التحديات التى تواجه الاقتصاد اليمنى
خلال القرن الحادى والعشرين
وكيفية مواجهتها

فضل على مثنى*

ABSTRACT

The Challenges Facing the Economy of Yemen During the Twenty-first Century And How to Confront Them

The study comprises an introduction and two basic parts. The first parts deals with the features of Yemen's economy. It demonstrates various economic positions and problems and refers to the reasons that caused their emergence. It also lays out the program for economic performance.

The second parts is concerned with the internal and external challenges facing the economy of Yemen and how to confront them.

The study is concluded with a number of views and suggestions, which the researcher believes could help decision-makers to push Yemen's economy forward.

* باحث بمعهد البحوث والدراسات العربية.

مقدمة

يصنف اليمن ضمن مجموعة البلدان الأقل نمواً والأكثر فقراً في العـــالم، وذلك يرجع إلى سلسلة من عوامل القصور الطبيعية والتاريخية والاقتصادية فيـــه. فهو بلد فقير الموارد يفتقر اقتصاده إلى مقومات النمو إنتاجياً وتقنياً، وتنظيماً..الخ.

وتتعدد اختلالاته التاريخية والبنيوية ويعتمد بدرجة كبيرة على الخارج فـــي سد احتياجاته الاستهلاكية والاستثمارية والتمويلية علاوة على أنه يعاني من ثقـــل العبء الكبير لديونه الخارجية.

تلك العوامل الكامنة انتقلت بدورها كإرث ثقيل إلى دولة الجمهورية اليمنيـــة التى تأسست مع إعادة تحقيق الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠ وشكلت بالنســـبة لها تحديات خطيرة كان لزاماً عليها حشد كل الموارد والطاقات الوطنية لمواجهتها على طريق إعادة البناء الوطنى لكنها جوبهت منذ الوهلة الأولى لقيامها بجملة مـــن العقبات السياسية والاقتصادية المحلية والخارجية لعل أبرزهـــا، انـــهيار الاتحـــاد السوفستى، أزمة الخليج، والصراع الداخلى، لم تقف عند ذلك فحسب بل فاقمت من عوامل القصور إذ حرمتها أو استنزفت قسماً كبيراً من مواردها الماليـــة الداخليـــة والخارجية المتواضعة أصلاً وزعزعت الاستقرار السياسى والاقتصادى. وقد فعلت الحرب الأهلية فى صيف ١٩٩٤ فعلها في تجسيد الأزمة الاقتصادية والاجتماعيـــة للبلاد وانعكست آثارها السلبية على الأداء التنموى الوطنـــى بشـــقيه الاقتصـــادى والاجتماعى.

وكحصيلة سلبية لمجمل هذه التطورات فقد تجمد الناتج المحلى الإجمالى غير النفطى عند معدل متوسط ثابت مع عودة المغتربين، وهبط مستوى الدخل الحقيقـــى للفرد وارتفعت نسبة البطالة بين السكان ارتفاعاً حاداً. كما انعكس تـــأثير عيـــوب السياسات غير السليمة المتبعة خلال تلك الفترة فى اختلالات مالية جسيمة حيـــث ساهمت فى النمو النقدى السريع وانهيار الثقة فى العملة وتصاعد معدل التضخـــم

إلى أكثر من ٧٠% عام ٩٤ وهبط معدل التبادل الحقيقى للريال مقابل الدولار إلى ست مرات فى سوق تبادل العملات وكنتيجة للتدهور الاقتصادى فقد ظلت اليمن ضمن البلدان الأكثر فقراً فى الأقاليم التى يقل مستوى دخل الفرد فيها عن (٣٠٠) دولار أمريكى.

لهذا فإن اليمن انطلاقاً من إدراكها العميق بأهمية ما وصل إليه الوضع الاقتصادى ولتفادى الإختلالات القائمة، والقيام بتنمية اجتماعية واقتصادية شاملة فقد قامت بالإصلاح الاقتصادى والذى حددت من خلاله أبرز المهام العاجلة للارتقاء بالاقتصاد اليمنى إلى مستوى يجعله قادراً على مواكبة المستجدات اللاحقة.

ومن خلال هذه الدراسة المتواضعة يرى الباحث بأنه من اللائق الإشارة إلى التحديات الاقتصادية ومكامن الخلل للمشكلات الاقتصادية، وتشخيصها والبحث والتحليل للأسباب الحقيقية التي أدت إلى نشوء هذه المشكلات مركزين على الفترة التى تلت إعادة تحقيق الوحدة اليمنية ١٩٩٠-١٩٩٩. مع الإشارة إلى أبرز ما اتخذته الدولة من إجراءات بهدف الإصلاح الاقتصادي اليمنى علاوة على إبراز بعض المقترحات التى ارتأى الباحث بأنها سوف تساعد على الخروج من الوضع القائم.

وتتكون الدراسة من محورين رئيسين يتناول المحور الأول خصائص الاقتصاد اليمنى فيما يستعرض الثانى التحديات التى تواجه الاقتصاد اليمنى خلال القرن الحادى والعشرين وكيفية مواجهتها. وتختم الدراسة باستخلاص لما وصلت إليه.

١- خصائص الاقتصاد اليمنى

(١-١)تعثر الأداء الاقتصادى:

أولاً: اختلالات هيكلية:

هناك اختلالات عدة مترابطة ومتبادلة التأثير منها ماله علاقة بالموروث الاجتماعى الاقتصادى والأخرى حديثة النشأة لعل أبرزها ما يلي:

أ- اختلالات بنائية:

عند التمعن فى الجدول رقم (١) تبين المؤشرات وجود اختلال فى بنية الاقتصاد لصالح القطاعات الخدمية عموماً والخدمات غير الإنتاجية على وجه الخصوص حيث نجد بأن نصيب القطاعات الرئيسية: الزراعة والأسماك ــ الصناعة الاستخراجية والتحويلية الكهرباء، والمياه ــ التشييد والبناء خلال الأعوام ١٩٩٠ــ ١٩٩٩م لا يتجاوز نسبة ٤٨ بالمائة من إجمالي الناتج المحلى حيث سجلت خلال هذه الفترة النسب التالية: ٤٧,٩، ٤٤,٩، ٤٤,٩، ٤٤,٢، ٤٤,٧، ٤٣,٥، ٤٢,٧، ٤٣,١، بالمائة في الوقت الذي كانت نسبة مساهمتها ٤٨,٩ بالمائة عام ١٩٩٠ أى أنها تراجعت بنسبة مالية قدرها ٥,٩ بالمائة تقريباً بينما تمت مساهمتها القطاعات الخدمية من ٥١,١ بالمائة عام ١٩٩٠م إلى ٥٨,٥ بالمائة عام ١٩٩٩ ويحتل قطاع الخدمات الحكومية المرتبة الأولى حيث سجل خلال الأعوام ١٩٩٠ــ ١٩٩٩ نسبة مقدارها ٢٢,٣ بالمائة تقريباً من الناتج المحلى الإجمالى.

ومن الواضح بان التراجع يتم فى مجالات الإنتاج السلعى وفى القطاعات الحيوية المنتجة، فقطاع الزراعة الذى يستوعب ما يزيد عن ٧٠ بالمائة من قوة العمل المتاحة ويعتمد عليه سكان الريف الذين يمثلون ٧٥ بالمائة تقريباً من إجمالى السكان لم يطرأ عليه أى تحسن. فقد ظلت المساحة الصالحة للزراعة خلال الأعوام ١٩٩٠ــ ١٩٩٩ عند نفس المستوى ١١٢٠٦٠٥ هتكار مع تناقص ملحوظ فى حجم المساحات المزروعة والتى كانت عام ١٩٩٠= ١١٢٠٦٠٥ هتكاراً انخفضت لتصل نهاية عام ١٩٩٩ إلى١٠٥٢٧٧٦ هتكاراً وبالتالى فإن نسبة مساهمته فى الناتج المحلى الإجمالى لم تتجاوز ١٧ بالمائة.

وكذلك الحال بالنسبة للثروة السمكية على الرغم من الميزة النسبية فى هذا القطاع إلا أن مساهمته خلال فترة الدراسة ظلت تتراوح بين ٠,٨%-١% من الناتج المحلى الإجمالى.

أما قطاع الصناعة بشقيه الاستخراجي والتحويلي بما فيه استخراج النفط وتكريره فقد انخفضت مساهمته هو الآخر حيث وصلت عام ١٩٩٩ إلى ٢٢,٦ بالمائة فى الوقت الذى كانت فيه ٢٥,٤ بالمائة عام ١٩٩٠. إن الاختلال فى بنية الاقتصاد لصالح القطاعات الخدمية يعتبر أول وأهم الاختلالات الهيكلية التى يتسم بها الاقتصاد اليمنى.

جدول رقم (١)

تركيب الناتج المحلى الإجمالى حسب القطاعات للأعوام ١٩٩١ــ ١٩٩٩

(بالأسعار الجارية نسبة مئوية)

البيان	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
الزراعة، الغابات، الصيد	١٨,٣	١٦,٣	١٨,٩	١٨,١	١٨,٢	١٧,٨	١٧,٦	١٦,٦٦	١٧,١١
الصناعات الاستخراجية	١٦,٧	١٣,٤	٩,٦	٧,٩	٩,٨	٩,٦	٩,٤	١٨,٩١	١,٨٠١
الصناعات التحويلية	٨,٧	١١,١	١١,٤	١١,٨	١٢,٨	١٢,٥	١٢,١	١٢,١٩	١٢,٤٧
الكهرباء ـالمياه، الغاز	١,٣	١,١	١,١	١,٠	٠,٨	٠,٦	٠,٧	١,٧٧	١,٨٥
التشييد والبناء	٢,٩	٣,٠	٣,٢	٣,٤	٣,١	٣,٠	٢,٩	٤,٩٧	٥,١٠
التجارة والمطاعم والفنادق	١٣,٨	١٣,٠٠	١٢,٤	١٤,٠	١٤,٣	١٤,٥	١٤,٣	١٢,٣٥	١٢,٧٦
النقل والتخزين والمواصلات	٨,٤	٨,٦	٨,٣	٨,٩	١٠,٩	٩,٨	٩,٤	٩,١٥	٩,٦٧
التأمين والعقارات	٥,٦	٥,٧	٦,٣	٦,٣	٦,٢	٦,١	٦,٠	٦,٤٩	٦.٧٨
الخدمات الاجتماعية	٠,٦	٠,٦	٧,٠٠	٠,٧	٠,٨	٠,٨	٠,٧	٢,٦١	٢,٩٥
الخدمات الحكومية	٢٠,٣	٢٢,٥	٢٤,١	٢٤,١	٢٠,٤	٢٠,٢	٢٢,١	١٤,٢٩	١٤,٦٨
الرسوم الجمركية	٤,٢	٥,٤	٤,٩	٤,٤	٣,١	٣,١	٣,٣	٤,٢٣	٤,٤٧

المصدر: كتاب الإحصاء لعام ١٩٩٩ صنعاء مايو ٢٠٠٠.

ب- اختلال بين العرض والطلب:

أدى تراجع الإنتاج المحلى وعدم اتساع الأنشطة الاقتصادية إلى تناقص إنتاج السلع والخدمات من جانب، كما إن الانفتاح على اقتصاد السوق ترتب عليه زيادة الاستهلاك من جانب آخر فتولد من جراء ذلك التناقض بين العرض الكلى والطلب الكلى وفى مثل هذه الحالة يتم اللجوء إلى الاستيراد لتغطية الفجوة بين العرض والطلب، ونتيجة لظروف البلاد الاقتصادية وما تعانيه من شحه وندرة النقد الأجنبى والعجز المتزايد فى الميزانية العامة للدولة الذى يمتص الكتلة النقدية المتاحة فلم يكن من مخرج سوى اللجوء إلى الإصدار النقدى لتمويل الاستيراد ومواجهة

الإنفاق الجارى كانت النتيجة المباشرة لذلك ارتفاع معدلات التضخم وزيادة الأسعار وبدأ هذا الاختلال يأخذ أبعاداً أخرى أهمها الركود الاقتصادى والتضخم الدائم.

ج- اختلال بين الموارد والاستخدامات:

سجل الإنفاق الكلى (الاستهلاك الاستثمارى) نمواً واضحاً خلال الفترة ١٩٩١ــ ١٩٩٩ وتوضح الأرقام في الجدول رقم (٢) وجود عجز فى الموارد تقدر نسبته خلال الأعوام ١٩٩١ــ ١٩٩٩ على التوالى ٢٣%، ٢٧%، ١٧٠%، ١٥%، ١٤%، ١٣% من الناتج المحلى الإجمالى، أما الأعوام الأربعة الأخيرة ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩ فقد سجلت الموارد ارتفاعاً حسب النسب التالية ١٨%، ١٧%، ١٦%، ١٥% من الناتج المحلى الإجمالى وذلك يعود إلى إنتاج النفط خلال الأعوام المذكورة.

جدول رقم (٢)

الموارد والاستخدامات للأعوام ١٩٩١ــ ١٩٩٩م (بملايين الريالات)

البيان	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
الموارد	١١٢٤٣٤	١٣٥٩٤٩	١٧٠٢٩٨	٢٢١١٠٣	٢٩٤٢٥٢	٤٨٦٩٦٢	٥٢٢٠٢٤	٨٧٣٢٣٥	٩٧١٣٢٧
الاستخدامات	١٣٢٧٨٣	١٥٧٢٦٥	٢١٢٦٦٦	٢٥٤٧٤٦	٣١١٦٥٧	٣٦٢٣٢١	٤١٦٤٥٧	٦٥٣٧٥٦	٧١٢٤٣١
الفارق	(٢٠٣٤٩)	(٢١٣١٦)	(٤٢٣٦٨)	(٣٣٦٤٣)	(١٧٤٠٥)	١٢٤٦٤١	١٠٥٥٦٧	٢١٩٤٧٩	٢٥٨٨٩٦

المصدر: كتاب الإحصاء السنوى لعام ١٩٩٩ ــ صنعاء ــ مايو ٢٠٠٠م ص٣٥.

د- تفاقم وضع الموازين الاقتصادية:

يأتى فى مقدمة هذا الاختلال العجز المتصاعد فى الميزان التجارى وتفوق حجم الواردات على الصادرات بأكثر من ثمانية أضعاف بنسبة قدرها ٦٩%.

كما أن الحساب الجاري يعانى أيضاً من عجز ارتفع من ٦٦١,٢ مليون دولار عام ١٩٩١م إلى ١٦٨٤,٣ مليون دولار عام ١٩٩٩، كما وصل عجز ميزان المدفوعات[٣] خلال الأعوام ١٩٩١ ــ ١٩٩٩ على التوالى ٧٨٩,٩، ١٣٨٨,١

مليون دولار[٤] وتعتبر هذه الاختلالات فى الموازين الاقتصادية مؤشراً لانكشاف الاقتصاد اليمنى أمام الاقتصاد الخارجى.

جدول رقم (٣)

الميزان التجارى للأعوام ١٩٩١ــ ١٩٩٨ (بملايين الريالات)

السنوات	الواردات	الصادرات	الميزان التجارى
١٩٩١	٢٤٤١٠	٧٩١٨	(١٦٤٩٢)
١٩٩٢	٣١٠٧٦	٥٦٩٣	(٢٥٣٨٣)
١٩٩٣	٣٣٨٨٣	٧٣٣٣	(٢٦٥٥٠)
١٩٩٤	٢٥٠٧٠	١١٢١٦	(١٣٨٥٤)
١٩٩٥	٦٤٥٩١	٧٩٤٣٤	١٤٨٤٣
١٩٩٦	١٩١٨٦٦	٢٥١٨٣٠	٥٩٩٤٤
١٩٩٧	٢٦٠٣٣١	٣٢٣٧١٥	٦٣٣٨٤
١٩٩٨	١٢٩٤٥٩	٢٠٣٤٧٩	٧٤٠٢٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية تحليل سياسة التجارة الخارجية فى ضوء توجهات الخطة الخمسية الأولى ــ صنعاء ــ سبتمبر ١٩٩٩ ص ٥١.

ثانياً: تراجع معدلات النمو الاقتصادى

حقق الناتج المحلى الإجمالى خلال الأعوام ١٩٩١ ــ ١٩٩٧ على التوالى وبالأسعار الجارية قيمة مقدارها ٨٩,٢٩٠، ١٠٦,٣١٢، ١٢٩,١١١، ١٦٤,٠١٢، ٢٠٩,٤٣٨، ٢٢١,٢١٠، ٢٤٥,٣٠١ مليون ريال[٥] أى معدلات النمو بالأسعار الجارية هى ١٩,١%، ٢١,٤%، ٢٧,٠%، ٢٧,٧%، ٢٤,٣%، ٢٢,١%، ٢٠,٩%، وقد بلغت هذه المعدلات بالأسعار الثابتة أسعار عام ١٩٩٠ ١,٠%، ٤,٠%، ٤,٨%، ٢,٩%، ٢,٧%،٢,٥%، ٢,٣%، أى أن متوسط معدل النمو إذا سلمنا بهذه الأرقام خلال هذه الفترة لم يتجاوز ٢,٥ المائة وهو معدل لا يتناسب إطلاقاً مع معدل النمو السنوى للسكان الذى يصل إلى ٣,٧ بالمائة[٦].

أما نصيب الفرد من الناتج القومى خلال الفترة نفسها بالأسعار الجارية فقد سجل الأرقام التالية: ٧٠٣٠، ٧٩٧٩، ٩٣٧٨، ١١٤٦٢، ١٤٠٥٢، ١٥٦٤٠،

١٥٨٤٥ ألف ريال وإذا أخذنا بالاعتبار معدلات التضخم وأسعار الصرف نجد أن متوسط نصيب الفرد خلال هذه الفترة لا يتجاوز ٢٠٠ دولار تعكس جميع هذه الأرقام بطبيعة الحال انخفاض معدلات النمو الاقتصادى وتدهوراً حقيقياً لمستوى الدخل.

ثالثاً: الركود الاقتصادى

بدأت تظهر فى السوق المحلية اليمنية بعض مظاهر الركود الاقتصادى على وجه الخصوص في السنوات الأخيرة، فيحدث ذلك رغم وجود تزايد كبير فى الإنفاق القومى يتجاوز التزايد فى الناتج المحلى وينجم هذا الركود بطبيعة الحال عن سوء توزيع الثروات والدخول وبلغة أكثر تحديداً نتيجة أن المستفيدين من هذا التزايد هم قلة فى المجتمع وأدى إنفاقهم إلى ارتفاع الأسعار التى لم تتمكن دخول غالبية الناس من مجاراتها، وبالتالى لم تتمكن من شراء السلع التى زادت أسعارها.

ومن مؤشرات الركود أيضاً تراجع الإنتاج، واتساع عجز الموازنة العامة وتدهور قيمة الريال اليمنى والنمو المخيف لمعدلات البطالة، وضعف الاستثمار وتقلص احتياطى وموارد البلاد من النقد الأجنبى والعجز فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات وانخفاض حجم الموجودات الأجنبية من ٥ مليارات ريال عام ١٩٩٠ إلى ٣,٨ و ١,٨ و ٤,٢ مليار بمعدل وسطى خلال الأعوام ١٩٩٢ ــ ١٩٩٨م[٧].

رابعاً: تفاقم عجز الموازنة العامة.

لقد تصاعد العجز في الموازنة العامة للدولة بصورة لم يسبق لها مثيل حيث وصل عامى ١٩٩٠، ١٩٩١م إلى ٦١٠ مليار ريال وسجل فى نهاية عام ١٩٩٤م مبلغاً قدرة ٤٤,٨ مليار ريال إلا أنه فى الأعوام ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩ أخذ يتناقص على التوالى ٥.٥، ٤,٦، ٣,١، ٢,٦، ١,٨ مليار ريال هذا العجز فى الميزانية العامة للدولة علاوة على المديونية الخارجية التى تقدر ٤ مليار دولار[٨]، بعد تخفيف جزء من الديون المستحقة لما كان يسمى بالاتحاد السوفيتى

سابقاً من خلال التنسيق مع نادى باريس فإذا أضيف هذا العجز إلى ما تبقى من المديونية الخارجية أصبح الأمر يشكل إحدى المشكلات الاقتصادية الرئيسية فى الاقتصاد اليمنى.

خامسا: ظهور البطالة

فى الواقع لم تكن البطالة هى الهم الوحيد لليمن فإن جميع دول العالم تعانى من هذه الظاهرة إلا أن هناك تفاوتاً فى معالجة هذه الظاهرة من دولة إلى أخرى وبطبيعة الحال فإن أهم أسباب بروز واستفحال ظاهرة البطالة فى اليمن تتمثل فى ضعف الإنتاج وتراجعه، وضعف الاستثمار الخارجى الذى يساعد على توفير فرص عمل جديدة وامتصاص البطالة القائمة التى نمت معدلاتها من ٢٥% عام ١٩٩١ إلى ٣٩% من إجمالى القوى العاملة خلال عام ١٩٩٩م[٩].

إن المشكلات الاقتصادية قد أثرت تأثيراً حقيقياً على استقرار ومستوى الحياة المعيشية للسكان، فقد تصاعدت معدلات البطالة وانخفضت مساهمة النساء فى النشاط الاقتصادى برغم أنهن يمثلن أكثر من نصف السكان علاوة على التضخم والارتفاع المتزايد لأسعار السلع والخدمات بصورة لا تتناسب مطلقاً مع مستويات الأجور، الأمر الذى ترتب عليه ارتفاع مستوى الإعالة فى المجتمع وأصبحت حياة العديد من الأسر والأفراد تصل إلى درجة الفاقة. كما أن هذه المشكلات أدت أيضاً إلى تدهور بعض منشآت الخدمات الاجتماعية، وتدهور مستوى الخدمات الصحية، والتربوية، والتعليمية وأدائها واتساع الجريمة، وبروز واستفحال ظاهرة عدم الاستقرار الأمنى. وهذه المسائل مجتمعة تؤكد عمق الأزمة التى تعيشها اليمن.

(١-٢) أسباب التعثر فى اداء الاقتصاد اليمنى

حتى تكون الصورة واضحة فإنه ينبغى عرض وتحليل الأسباب الرئيسية لتعثر الاقتصاد اليمنى على النحو التالى:

أولاً: التخطيط غير الكافى لتوزيع الموارد المالية المتاحة.

ثانياً: تدنى مستوى أداء وكفاءة الجهاز الإدارى.

ثالثاً: عدم الدقة فى استخدام وتعبئة الموارد المتاحة.
رابعا: شحة الموارد المالية وانخفاض مصادر النقد الأجنبى.

أولاً: التخطيط غير الكافى لتوزيع الموارد المالية المتاحة:

عند النظر إلى حجم الإيرادات يلاحظ بأنه تراجع من ٣٨٠١٩ مليون ريال عام ١٩٩١ إلى ٣١٥٠٠ مليون ريال عام ١٩٩٩م [١٠]. ويعود السبب فى تراجع الإيرادات إلى الأوضاع غير المنتظمة التى تعّيشها أجهزة تحصيل الموارد وتحديداً، الجمارك، والضرائب وعدم شمولية الضرائب ومحدودية اتساعها علاوة على توسع نطاق التهريب ليشمل الاستيراد غير الرسمى وإعادة تصدير سلع ومنتجات مستوردة ومدعومة، والإعفاءات الضريبية والجمركية غير المبررة وإعفاء الشركات ورؤوس الأموال من الضرائب لسنوات طويلة.

كما أن النفقات قد بلغت ٩٧٤٩٥ مليون ريال عام ١٩٩٩م[١١] وتمثل النفقات الجارية نسبة تتراوح بين ٧٥ــ ٨٠% من إجمالى النفقات بينما تتراوح النفقات الرأسمالية بين ٢٠-٢٥%.

ويتضح أن هذه المصروفات تعود إلى زيادة حجم الإنفاق الحكومى بدرجة أساسية فى باب الأجور وما فى حكمه، حيث ارتفعت العمالة الرسمية فى القطاع الحكومى فى نهاية عام ١٩٩٩ إلى نحو ٣٨٠ ألف عامل فضلاً عما يصرف على المستخدمين الذين لا علاقة لهم بالإنتاج (مشايخ ــ قبائل ــ أعيان ...الخ) وتمتص النفقات والتحويلات الجارية الأخرى من (أثاث، سيارات، ضيافات، معونات شخصية، إعانات للعلاج فى الخارج وغيرها) الجزء الآخر من الموارد.

وفيما يتعلق بالمساعدات والقروض فإنه بسبب عدم التقيد بالشروط أو التأخير فى تنفيذ المشروعات والتأخر عن سحب القروض فإن خسارة اليمن لا تنحصر فى عدم منحه المساعدات والقروض المالية الميسرة بل يتحمل أعباء أخرى كبيرة من جراء عدم تسديد الأقساط وفوائدها.

ثانياً: تدنى مستوى أداء وكفاءة الجهاز الإدارى.

أ – بعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠ جرى تفصيل الهيكل التنظيمى للجهاز الإدارى على أساس استيعاب الأفراد والشخصيات وضمان مناصب قيادية لهم وليس على أساس رفع كفاءة الجهاز الإدارى وادائه.

ب– لم يتم تصنيف الوظائف وتوصيفها وبالتالى جرت التعيينات فى الوظائف الشاغرة على أسس غير علمية ومعايير لم تراع القدرات والكفاءة والتخصصات والمؤهلات العلمية.

ج– إصدار قوانين وتشريعات إدارية غير مدروسة وغير واقعية أصبحت بفعل العفوية والتسرع عائقاً لعمل الجهاز الإدارى وادائه وبفعل التناقض وعدم الوضوح وسيلة للتحايل ونافذة للتلاعب والفساد. ونشأ بذلك جهاز إدارى متضخم بقادة إداريين غير أكفاء وغير مؤهلين وبقوانين ونظم إدارية معيقة، وهياكل إدارية كابحة وغير مناسبة أسهمت إلى حد كبير فى تفاقم واشتداد حدة المشكلات والأزمات الاقتصادية.

كما أن هناك أسباباً وعوامل أخرى منها:

- عدم وجود استراتيجية اقتصادية واضحة تحدد أولويات التنمية والمهام الملحة وتوجه الإمكانيات والموارد المتاحة إلى وجهتها الصحيحة.
- إهمال مؤسسات ومرافق القطاع العام واتباع سياسات وإجراءات خاطئة تجاهها[١٢] وهذا يعبر عن تصرف القائمين عليها على نحو غير مسئول فى بيع بعض الأصول تحت مظلة الخصخصة على طريق التخلص والانتفاع الشخصى غير المشروع، الأمر الذى ترتب عليه نتائج وخسائر اقتصادية واجتماعية كبيرة سنوياً.
- غياب دور الدولة التنظيمى والافتقار إلى وسائل وأدوات اقتصادية فاعلة.

• تعرض اليمن لبعض العوامل الطبيعية مثل الجفاف علاوة على شروط الدول والمؤسسات التى تفرض عادة عند تقديم القروض، وانقطاع بعض المساعدات الخارجية العربية والأجنبية، وفقدان بعض مصادر الإقراض.

ثالثاً: عدم الدقة فى استخدام وتعبئة الموارد المتاحة:

إذا أردنا أن نتعرف على أسباب هذا القصور فإن الأمر يعود إلى الاستخدام والتعبئة البدائية للإمكانيات والموارد أولاً الأمر الذى يمكن معرفته من خلال الآتى:

أ- استخدام أدوات تقليدية ووسائل وتقنيات متخلفة وغير فاعلة.

ب- ضعف مستوى التعليم والتدريب والتأهيل وضعف شبكة الطرق والمواصلات.

ج- تشتت ملكية الأراضى الزراعية وصغر حجمها وتقلص المساحات الزراعية الصالحة للزراعة والاعتماد على وسائل رى بدائية.

د- قوة العمل غير الماهرة ونسبة الأمية المرتفعة فى أوساط السكان والتى تصل إلى نسبة ٣١,٤ بالمائة بين الذكور، ٧٦,٩ بالمائة بين الإناث[١٣].

إن هذه العوامل وغيرها لا تعكس فقط القصور وسوء الإمكانيات والموارد بل تعبر أيضاً عن المستوى المتدنى لتطور القوى المنتجة وتخلف البنية الاجتماعية الاقتصادية، كما تعبر عن الطابع الاستهلاكى الخدمى للاقتصاد.

رابعاً: شحة الموارد المالية ونضوب مصادر النقد الأجنبى.

تعتمد اليمن على خمسة مصادر مالية:

أ- عوائد الصادرات من السلع والمنتجات الزراعية (البن، القطن، الخضار، الفواكه، التوابل) لقد أخذت هذه المنتجات والسلع بالتقلص وتراجعت مساحاتها الزراعية لأسباب تم ذكرها سابقاً، وهى تتعلق بتكاليف الإنتاج وعدم حماية الإنتاج وتشجيعه، لذلك لم تعد تلك العوائد التى كان يعول عليها ذات فائدة.

ب- تحويلات المهاجرين اليمنيين: تعتبر تحويلات المهاجرين اليمنيين المتواجدين في دول الجزيرة العربية والخليج والذين وصل عددهم إلى ما يزيد عن مليون ونصف مهاجر من المصادر المهمة وقد أخذ حجم هذه التحويلات بالانخفاض بسبب تقلص العمل فى هذه البلدان وتناقص حجم التحويلات عن طريق البنوك.

كما أن حرب الخليج الثانية قد تسببت فى عودة حوالى ثمانمائة ألف عامل من أولئك المهاجرين الأمر الذى ترتب عليه فقدان اليمن لأهم مصدر مالى علاوة على تكبد أعباء اقتصا دية تقدر بـ ٢ مليار دولار أى أكثر من ٢٠% من إجمالى الناتج القومى.

ج- المعونات والمساعدات المالية: هى تحديداً معونات ومساعدات مالية سنوية تقدمها المملكة العربية السعودية ودول الخليج وهيئات وصناديق عربية وقد اعتمد عليها اليمن فى بناء عدد من مشاريع ومنشآت البنية الأساسية وفى مواجهة العجز السنوى فى الميزانية العامة وميزان المدفوعات، وقد توقفت هذه المعونات والمساعدات لأسباب وعوامل سياسية.

د – التدفقات المالية الرسمية: هى عبارة عن موجودات واستثمارات وقروض خارجية وقد تقلص حجم هذه التدفقات المالية فى السنوات القليلة الماضية إما بسبب عدم الإيفاء بالشروط وعدم دفع الأقساط المستحقة أو بسبب الاضطرابات الأمنية والمضايقات التى تعرضت لها الشركات وأثرت فى حجمها ورؤوس الأموال العاملة فى البلاد.

هـ-عوائد الصادرات وإعادة الصادرات النفطية: تعد إحدى المصادر المالية الجديدة المرتبطة بإنتاج النفط واستكشافه فى نهاية الثمانينات والذى اتسع فى التسعينات ولا يزال فى طور النمو حيث لا يتجاوز مساهمة الإنتاج النفطى ١٢ بالمائة من إجمالى الدخل الوطنى، وفى الواقع أن هذا العائد من الصادرات وإعادة الصادرات النفطية لا يكفى لسد قيمة واردات البلاد من الحبوب لعام واحد. وبالعودة إلى هذه المصادر والتغيرات التى طرأت عليها نجد أن المصادر

المالية ومصادر النقد الأجنبى أخذت بالتناقص وهى المشكلة التى كانت ولا تزال تعتبر إحدى عوائق النمو الاقتصادى فى اليمن.

كما أن هناك عوامل أخرى ساعدت على التعثر فى الاقتصاد اليمنى تتمثل فيما يلى:

- عدم وجود استراتيجية اقتصادية واضحة تحدد أولويات التنمية والمهام الملحة وتوجه الإمكانيات والموارد المتاحة بصورة صحيحة.
- الاهتمام المبالغ فيه بمسألة بناء أسس الدولة خلال الفترة المنصرمة وإهمال الاقتصاد والأوضاع الاقتصادية فى البلد.
- غياب دور الدولة التنظيمى والافتقار إلى وسائل وأدوات اقتصادية وتوجيهية فاعلة.
- اتباع سياسات اقتصادية خاطئة وغير فاعلة وتحديداً السياسات النقدية والمالية التى ترتب عليها نتائج عكسية صعب السيطرة عليها فيما بعد.
- إهمال مؤسسات ومرافق القطاع العام واتباع سياسات وإجراءات خاطئة تجاهها الأمر الذى ترتب عنه نتائج وخسائر اجتماعية واقتصادية باهظة أبرزها إنفاق مليار ومائتى ألف ريال سنوياً على مصانع ومؤسسات متوقفة.
- الصراعات السياسية الناتجة عن البناء المؤسسى الهش لأجهزة الدولة وللأحزاب والمنظمات والفعاليات السياسية المتأثرة بالقبيلة والطائفية والعقائدية هذه الصراعات لم تؤد فقط إلى انتشار مظاهر الفساد والتسيب السياسى والإدارى فى أجهزة الدولة وعلى نطاق واسع بل أدت أيضاً إلى كوارث اجتماعية كانت آخرها حرب صيف ١٩٩٤ التى كلفت الدولة ما يربو عن ثمانية مليار دولار وأعادت الاقتصاد اليمنى سنوات إلى الوراء.

(١-٣) برنامج الإصلاح الاقتصادى:

نتيجة لاشتداد الأزمة الاقتصادية واقتداء بما يجرى من معالجات الأوضاع المشابهة فى الدول التى تعيش نفس الوضع فقد تم إقرار برنامج الإصلاح الاقتصادى من قبل مجلس النواب فى شهر ديسمبر ١٩٩١ بهدف التصدى بقوة للاختلالات والمشكلات. وقد شخص البرنامج المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ولا مس أسبابها ووضع مهام عامة ومباشرة للبناء والإصلاح، ومهام أخرى محددة على صعيد الإصلاح الاقتصادى والمالى وفى المجالات الاجتماعية والثقافية والأمنية ...الخ. وحدد الثوابت الأساسية والأهداف العامة.

كما تضمن البرنامج اتجاهات مهمة وضرورية لاستكمال وتوحيد المؤسسات كأساس لبناء الدولة اليمنية الحديثة وكاتجاه لتصحيح المسار السياسى وتحسين الأداء.

وقد أتى برنامج الإصلاح الاقتصادى بعد أن استخدمت الدولة جرعات مسكنة وحلول مؤقتة لم تجدى نفعاً للخلل المزمن أعلاه علاوة على الضغوط الداخلية القومية وموقف الدول المانحة وصندوق النقد والبنك الدوليين.

وفى واقع الأمر أن عملية الإصلاح الاقتصادى فى اليمن إنما تأتى كجزء من برنامج أكبر للإصلاح الشامل بضم أيضاً الإصلاح السياسى والاجتماعى ويهدف إلى تثبيت دعائم الديمقراطية وتذويب الفوارق بين أقاليم الدولة وصهرها فى قالب قومى واحد والتحول إلى توزيع للدخول أكثر عدالة وتقارباً كما يهدف على تقوية مؤسسات الدولة المختلفة سواء منها الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية.

ويمكن القول بأن برنامج الإصلاح الاقتصادى قد تم بعد التشاور مع ممثلى البنك وصندوق النقد الدوليين وتم وضعه على صورة مهام عاجلة، وبرنامج متوسط المدى.

أولاً: أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادى

أ- تحقيق الاستقرار فى سعر صرف الريال اليمنى.

ب-اتباع سياسة مالية تقوم على زيادة الإيرادات العامة من خلال تحسين إدارة الرسوم الجمركية والضريبية ورفع أسعار الكهرباء، والمياه وأسعار التجزئة للمنتجات البترولية، كما تقوم أيضاً على خفض النفقات العامة وخاصة فيما يتعلق بنفقات المرتبات والأجور وما فى حكمها والنفقات الاستثمارية ونفقات الدفاع.

ج- انتهاج سياسات نقدية تقييدية صارمة لكبح جماح التضخم من خلال إيجاد بدائل لتمويل البنك المركزى لعجز الموازنة كإصدار سندات حكومية للجمهور بأسعار فائدة تنافسية وإصلاح أسعار الفائدة وإصلاحات قانونية تسمح للبنوك باللجوء السريع لتطبيق قرارات المحاكم القضائية بشأن القروض المشكوك فيها وغير المسددة علاوة على إدارة الدين الخارجى إدارة رشيدة.

د- تحرير التجارة والمدفوعات الخارجية من القيود الكمية والنوعية.

هـ- اعتماد سياسات هيكلية تقوم على التحرير الكامل لأسعار السلع الاستهلاكية والإنتاجية خاصة تلك التى تنتجها المؤسسات العامة مع جعل سعر السلع الأساسية الأربع (الحليب القمح، الدقيق، زيت الطعام) أكثر مرونة، وتشجيع القطاع الخاص وتوسيع دوره وتشجيع الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية المتجهة للتصدير واجتذاب الاستثمارات الأجنبية وتحويل منشآت القطاع العام إلى القطاع الخاص كلما كان ذلك ممكناً.

كما أنه قد ورد برنامج الإصلاح الاقتصادى إلى جانب ما ذكر أعلاه المهمات المباشرة للبناء والإصلاح فى الفصل الرابع المادة ١٢/٤ "تقوم سياسة الدولة الاقتصادية على الرعاية والموازنة بين جميع المصالح لنمو وازدهار الإنتاج وتحقيقاً للعدالة الاجتماعية وتأمين الحماية لكل دخل مشروع ــ وتوفير فرص

العمل والاستثمار، ومنع الظلم والتحايل أو الاحتكار ولتحقيق ذلك تعتمد على آلية السوق بما يعزز تطور الإنتاج والانتقال التدريجى إلى الحرية الاقتصادية".

وقد أخذ برنامج الإصلاح الاقتصادى بمبدأ التدرج لتحرير الاقتصاد فى إطار قاعدة التوازن بين دور ومهام الدولة ودور المجتمع والقطاع الخاص وبما يتسق ومتطلبات المستجدات الاقتصادية على الصعيد الدولى وفقاً للمعيار الوطنى(١٤).

ثانياً: مراحل الإصلاح الاقتصادى

المرحلة الأولى إبريل ــ ديسمبر ١٩٩٥: مهام عاجلة

من أولويات هذه المرحلة وقف التضخم ومحاصرة الفجوات الكبيرة فى الموازين الاقتصادية، من خلال:

- توسيع قاعدة الضرائب على الإنتاج المحلى والاستهلاك والخدمات، وإضافة مواد جديدة إلى قائمة السلع والخدمات الخاضعة لضرائب الإنتاج.
- رفع الدعم عن بعض السلع الاستهلاكية وتقليص دعم أسعار المشتقات النفطية وزيادة أسعار النفط والمشتقات النفطية وأسعار الكهرباء، والمياه، والاتصالات وتحرير أسعر الأسمنت.
- إصلاح بعض أدوات السياسات المالية والنقدية وبالذات تخفيض سعر الصرف من ١٢ريالاً إلى ٥٠ ريالاً للدولار وتحريك أسعار الفائدة وسقف الائتمان والحد من الإصدارات النقدية الجديدة وإصدار أذون خزانة قصيرة المدى.
- خفض بعض النفقات فى الموازنة العامة للدولة.

المرحلة الثانية: برنامج متوسط المدى:

يتضمن مجموعة من الإجراءات يجرى تنفيذها على مراحل أهم مكوناته هى:

السياسة النقدية:

- إلغاء سعر الصرف الرسمى على جميع المعاملات والسماح للبنوك التجارية والوزارات والهيئات الحكومية بالتعامل مع سوق الصرف الموحد إلى جانب الصيارفة.
- تفويض البنك المركزى بتحريك أسعار الفائدة وفق متطلبات الوضع المالى والنقدى.
- تنفيذ سياسة إصدار أذون خزانة لفترات استحقاق متوسطة.

السياسة المالية:

- إدخال تعديلات على أسعار القمح والدقيق، وزيادة جديدة فى أسعار المشتقات النفطية والكهرباء والمياه والاتصالات.
- إصلاح التعريفة الجمركية وتوحيد سعر الصرف وإضافة ١٣ مادة إلى قائمة السلع والخدمات الخاضعة لضرائب الإنتاج وزيادة الضرائب المباشرة برفع أسعار ضريبة الشركات إلى ٣٥%.
- إجراء زيادة عامة فى أجور ومرتبات العاملين فى الحكومة والمؤسسات العامة بنسبة ٢٠% فى عام ١٩٩٦م، و٢٠% عام ١٩٩٧م.
- خفض عدد المدرسين غير اليمنيين بنسبة ٢٥% والإحالة إلى التقاعد لنحو عشرة آلاف مستخدم فى الخدمة المدنية فوق سن التقاعد لعام ١٩٩٦ وتسريح حوالى ٢٥٠٠٠ من العاملين فى المؤسسات العامة الموقفة.

التجارة وميزان المدفوعات:

- إلغاء تراخيص الاستيراد واستبدال ممنوعات الاستيراد بالتعريفة الجمركية.
- تجنب التعامل مع الديون الخارجية قصيرة الأجل وإزالة متأخرات خدمة الدين الخارجى من خلال التسديد وإعادة الجدولة.

- إزالة الحظر على الصادرات وعدم منح أى إعفاءات لرسوم الواردات وتطبيق ضرائب إنتاج خاصة على السيارات وأنواع معينة من الأثاث المنزلى والتبغ الخام.

الأسعار

- التوجه نحو نظام أسعار يخضع لآلية السوق وإزالة الدعم الحكومى للسلع والخدمات وتحريك أسعار بقية السلع الغذائية المدعومة القمح ــ الدقيق بهدف إنهاء الدعم بصورة نهائية.
- رفع أسعار التجزئة المحلية للنفط والمشتقات النفطية ورفع التعريفة الخاصة بالمياه والكهرباء.

كما إنه تم وضع أسس للخصخصة والإصلاحات التنظيمية والإصلاحات الإدارية.

وبعد أن استعرضنا مراحل برنامج الإصلاح الاقتصادى تجدر الإشارة إلى إنه من الضرورى توضيح النتائج الأولية للإصلاح على النحو التالى:

- تم إلغاء الدعم على بعض السلع والمواد الغذائية وتقليص دعم المشتقات النفطية وزيادة أسعار النفط إلى ١٠٠% وإلغاء تراخيص الاستيراد.
- تم رفع الضرائب على عدد من السلع والمنتجات وجرى تعديل سعر الصرف للتعامل الجمركى وتخفيض سعر الصرف الرسمي من ١٢ ريالاً إلى ٥٠ ريالاً للدولار ورفع سعر الفائدة وإصدار أذون خزانة قصيرة المدى، وقد ترتب على ذلك تراجع نسبة التضخم إلى ٢١% مع نهاية عام ١٩٩٧ وانخفضت نسب العرض النقدى إلى ٢١%وكذلك انخفض العجز فى الموازنة العامة إلى ٧% من الناتج المحلى وهذا الذى تحقق لم يكن سوى نسبة ٥٠% مما كان مستهدفاً[١٥].

وخلال المرحلة الثانية جرى تحريك أسعار باقى السلع المدعومة القمح والدقيق ورفع الأسعار المحلية للمشتقات النفطية مع رفع أسعار البترول بنسبة إضافية قدرها ٥٠% كما جرى رفع تعريفة الكهرباء والاتصالات والمياه بنسبة ١٠٠% وإلغاء سعر الصرف الرسمى على جميع المعاملات ورفع أسعار الفائدة بنسبة تتراوح بين ٢١، ٢٣% وتوسيع قاعدة الضرائب غير المباشرة وزيادة وخفض بعض النفقات فى الميزانية العامة للدولة(١٦).

ولعل من ابرز النتائج الاقتصادية التى حققها برنامج الإصلاح هى استعادة ثقة الدول والمؤسسات المانحة والحصول على دعمها لبرنامج الإصلاح. وقد حصلت اليمن بالفعل على قروض ومساعدات مالية تقدر بـ ٥٥٥ مليون دولار منها ٣٤٦ مليون دولار لمواجهة العجز فى ميزان المدفوعات و١٨٥ مليون لدعم البرامج والمشروعات التنموية و٢٤ مليون دولار وتخفيض أعباء الدين.

وعلى الرغم من هذه النتائج الإيجابية فقد قابلتها نتائج اجتماعية باهظة التكاليف نتيجة الارتفاع المتزايد للأسعار والذى لم يقابله ارتفاع فى الأجور أثر على استقرار ومستوى معيشة القطاع الأعظم من السكان وتحديداً ذوى الدخول المحدودة والفئات المتوسطة الذين أصبحت دخولهم لا تفى بمتطلباتهم الضرورية.

فيما تقدم أشرنا إلى الاختلالات الهيكلية والركود الاقتصادى وتباطؤ معدلات النمو وتصاعد معدلات التضخم ونمو معدلات البطالة، والعجز فى الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات وغيرها من المشكلات الاقتصادية والتى تمثل بمجموعها خصائص الاقتصاد اليمنى ومن الضرورى أن نستعرض فى المحور التالى التحديات التى تواجه الاقتصاد اليمنى خلال القرن الحادى والعشرين وكيفية مواجهتها.

٢- التحديات التى تواجه الاقتصاد اليمنى وكيفية مواجهتها

يمر النظام الاقتصادى العالمى فى الوقت الراهن بمرحلة تتميز بمجموعة من التفاعلات والتحولات والأحداث المتعاقبة والمستمرة بشكل يصعب ملاحقته بنجاح إلا لمن يتابعه بشكل مستمر، ويستطيع المرء عند الدراسة العميقة لمثل هذه التفاعلات والتحولات والأحداث أن يستنتج جملة من الحقائق لعل أهمها:

أولاً: إن القرن الحادى والعشرين سوف يشهد تغيراً جذرياً فى النظام الاقتصادى العالمى وهو تغير وإن كان مازال فى طور التكوين ولم تتحدد ملامحه النهائية بعد إلا أنه فى واقع الأمر ينبئ بجديد فى شكل آليات ومقومات النظام الاقتصادى العالمى فى القرن الجديد.

ثانياً: لم يكن هذا التغير فجائياً ولكنه يتسم بالتدرج ويعنى ذلك إن جذوره وبداياته ترجع لتخطيط وتدبير منذ عدة سنوات خلت والتفكير بالمستقبل قد أصبح سمة العصر وتنظر إليه الدول على أنه ذلك المجهول الذى ليس عليها إزاءه إلا إن تنظر ما سيأتى به من مفاجآت. بل باتت تخطط له وتعمل على التأثير فى اتجاهه ولا يعنى بأن هناك حرية مطلقة للدول فى تحديد مسارها المستقبلى بل هناك العديد من المؤثرات الداخلية والخارجية على قراراتها، إلا أن نجاحها فى الوصول إلى صورة أفضل لمستقبلها من حاضرها تتوقف بالدرجة الأولى على مدى إدراكها لتلك المؤثرات ومحاولة التغلب عليها أو الموائمة بينها[١٧].

ثالثاً: سوف يكون لهذا التغيير كثير من التداعيات السريعة وكذلك المتلاحقة والتى منها ما هو إيجابى على مستقبل اقتصادات دول العالم وعلى وجه التحديد على مستقبل الاقتصادات العربية[١٨].

وفى ضوء ما تقدم فإنه ينبغى إمعان النظر فى أبرز التحديات المحتملة التى تواجه الاقتصاد اليمنى فى السنوات القادمة انطلاقاً من بعض الدراسات

للأوضاع المستقبلية لليمن والتى تشير إلى ضرورة وضع الأسس والمرتكزات التى يجب مراعاتها عند تخطيط مستقبل الاقتصاد اليمنى.

وبما أن حلقات الزمن متصلة، والمستقبل ما هو إلا محصلة لأحداث الحاضر، فإن كل دولة يصبح أمامها عدة احتمالات للمستقبل تتوقف على ما تفعله أو ما لا تفعله وما تتخذه من قرارات وما تنفذه من مشروعات، فى مواجهة التحديات الداخلية والخارجية. وبالتالى فإن نقطة البداية المنطقية عند محاولة وضع تصور لمستقبل أفضل للاقتصاد اليمنى تصبح كامنة فى ضرورة التعرف بقدر كاف على التحديات الداخلية والخارجية التى تواجهها اليمن فى الحاضر والتى على أساسها يمكن تحديد الأسس والمرتكزات الضرورية لمواجهة تلك التحديات، وبالتالى الوصول إلى وضع أفضل فى المستقبل.

(٢-١) التحديات الداخلية:

إن الاقتصاد اليمنى يعتبر واحداً من الاقتصادات النامية كونه يتميز بضعف القاعدة التعدينية، ومحدودية الموارد الزراعية على الرغم من توفر الرقعة الزراعية والأراضى الصالحة للزراعة، وتوفر السكان الذين يميلون إلى العمل فى القطاع الزراعى حيث بلغ عدد المشتغلين فى هذا القطاع بمعدل وسطى للأعوام من ١٩٩١ ــ ١٩٩٩م ٦٩%، وبلغ الدخل من القطاع الزراعى بنسب للأعوام ١٩٩١م ــ ١٩٩٩م على التوالى، ١٨,٣%، ١٦,٣%، ١٨,٩%، ١٨,١%، ١٨,٤%، ١٨,٩%، ١٨,٠%، ١٧,٨%، ١٧,١%.

وشأن اليمن شأن الدول العربية التى تمثل التطور فيها خلال الفترة الماضية فى نشاط الخدمات وهذا يعنى التحول من التمحور حول الأنشطة الأولية الرى، الزراعة، استخراج المعادن النفطية تحديداً إلى التركيز على نشاط الخدمات دون المرور بمرحلة النضج الصناعى. وقد بلغ الدخل من قطاع الخدمات خلال الفترة ١٩٩١ ــ ١٩٩٩ على التوالى ٤٨,٨%، ٥٠,٥%، ٥١,٩%، ٥٤,١%، ٥٦,٣%، ٥٧,١%، ٥٨,٧%، ٥٩,٢%، ٥٩,٦%.

وعلى الرغم من اتجاه الاستثمارات للقطاعات التوزيعية والخدمية لتوفير البنية الأساسية اللازمة للتنمية إلا أن نمط تخصيص الاستثمارات بين فروع البنية الأساسية اتسم أيضاً بالاختلال فكان الاهتمام بالطرق والنقل والمواصلات بالرغم من قلتها إلا إنها كانت على حساب الكهرباء والموارد المائية.

إن الطاقة الكهربائية والموارد المائية تعدان عصب التنمية الزراعية والصناعية[١٩] وقد بلغت نسبة الاستثمارات فى قطاع الخدمات خلال الفترة ١٩٩١ــ ١٩٩٩ على التوالى: ٣١,٣%، ٣١,٥%، ٣٢,٢%، ٣٣,٣%، ٣٣,٩%، ٣٤,٥%، ٣٤,٨%، ٣٥,٩%، ٣٦,٥% من إجمالى الاستثمارات.

أما بالنسبة للاستثمار الصناعى فلم يحظ بالقدر الكافى من إجمالى الاستثمارات اليمنية، وقد اتسم هيكل الصناعة بالاختلال إذ تم توجيه نسبة متعاظمة من الاستثمارات الصناعية لقطاع الصناعة البسيطة والغذائية والزيوت والصابون بلغت ١٥٧٢٣٣ مليون ريال فى عام ١٩٩٩م[٢٠].

كما اتسم الهيكل الصناعى أيضاً بضعف علاقاته التشابكية الأمامية والخلفية مع بقية قطاعات الاقتصاد اليمنى.

أما فيما يتعلق بقطاع الزراعة فإنه نظراً لمحدودية الموارد الزراعية من ناحية ونظراً لانخفاض نسبة الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع من ناحية أخرى فقد عجزت الزراعة عن تلبية الاحتياجات المحلية المتزايدة للسكان من الحبوب وتحديداً القمح، حيث إن الزراعة لا تغطى إلا نسبة ١٥% من احتياجات السكان من هذه السلعة، علاوة على ظهور فجوة غذائية فى معظم المنتجات الزراعية، وأصبحت قضية الأمن الغذائى من أخطر القضايا التى تواجه الاقتصاد اليمنى فى الوقت الراهن.

ونتيجة لانخفاض معدلات أداء كل من القطاع الصناعى والزراعى فقد شهد المجتمع اليمنى انفجاراً استهلاكياً مدعوماً من قبل الحكومة حيث بلغت قيمة الدعم ٤٨ بليون ريال تعادل مبلغ ٣٦٩ مليون دولار فى عام ١٩٩٩م[٢١].

وإزاء عجز الجهاز الإنتاجى الداخلى عن مقابلة هذا الطلب، انعكس ما تقدم على ارتفاع الميل للاستيراد وزيادة درجة الانكشاف الخارجى.

وعلى الرغم من أن الحكومة قد اتخذت فى الفترة الأخيرة وتحديداً فى مطلع ١٩٩٨م إجراءات تضمن إلغاء الدعم على القمح وعلى البنزين والزيوت المتصلة بالاستهلاك المحلى إلا أن ذلك يعتبر جزءاً بسيطاً من الحل.

إن طبيعة الوضع الاقتصادى الداخلى اليمنى قد انعكس على ميزان المدفوعات تمثل فى ارتفاع معدلات نمو الواردات خاصة وأن اليمن تتميز بقدر من المرونة الداخلية للاستيراد الأمر الذى ترتب عليه ارتفاع نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى الإجمالى وأصبح الاقتصاد اليمنى أكثر ارتباطاً بالجهاز الإنتاجى للعالم الخارجى.

ومن خلال قراءة الجدول رقم (٣) الخاص بالتجارة الخارجية الذى كنا قد أشرنا له فى المحور الأول يتضح من رصد الواقع الاقتصادى الداخلى لليمن ونحن فى القرن الحادى والعشرين أن اليمن مازالت تعانى العديد من العوائق الداخلية والتى تمثل تحديات ينبغى مواجهتها مستقبلاً. بل قد أدت بعض السياسات غير المدروسة إلى زيادة تدهور الوضع الاقتصادى ويتضح ذلك جلياً مما شهدته العملة اليمنية من انخفاض مقارنة بالعملات الأجنبية علاوة على انخفاض التنمية مقارنة بما كان ينبغى أن يتم عمله خلال الفترة المنصرمة.

ومما تقدم فإننا نخلص إلى أن أبرز التحديات الداخلية أمام الاقتصاد اليمنى تدور حول جملة من القضايا الرئيسية التى يتوجب على صانعى القرار فى الاقتصاد اليمنى مراعاتها والتنبيه لها واتباع الطرق والأساليب الكفيلة بمعالجتها بما يؤمن تصحيح المسار للاقتصاد اليمنى خلال الفترة اللاحقة وبما يضمن تحسين أحوال الناس المعيشية وجعلهم يلمسون الإنجازات الاقتصادية ويرون أنفسهم فيها على صعيد الواقع العملى الملموس، ولعل أبرز التحديات أمام الاقتصاد اليمنى خلال الفترة اللاحقة تتمحور حول المسائل الرئيسية التالية:

أولاً: التحدى الخاص باختبار منهج التنمية السياسية والاقتصادية ومستقبل القطاعين العام والخاص وإدارة الاقتصاد الوطنى وإزالة اللبس وعدم الوضوح فى هذا المجال.

ثانياً: التحدى الخاص بمواجهة التزايد السكانى وما يفرضه من ضرورة زيادة أعباء الخدمات أو إيجاد فرص أكبر للعمل للقضاء على البطالة الحالية وإيجاد فرص جديدة للعمل.

ثالثاً: التحدى الخاص بتراجع مستوى المعيشة وما يترتب على ذلك من انخفاض فى مؤشرات التنمية البشرية بعناصرها المختلفة، خاصة تلك المتعلقة بالصحة العامة والتعليم والمياه النظيفة والصرف الصحى.

رابعاً: التحدى المتصل بعملية الحراك الاجتماعى الحاصل فى السنوات الأخيرة وتنامى دور الرأسمالية وتراجع الطبقة الوسطى، وزيادة شريحة الفقراء وزيادة خطر اتساع دائرة الفقر، وتخلف الأجور والرواتب عن الارتفاع العام للأسعار.

خامساً: التحدى المتعلق بمسألة الأمن الغذائى وما يتصل بها من تحسين مستوى الإنتاج الغذائى من حيث الكمية والنوعية، وزيادة الرقعة الزراعية الحالية وترشيد كفاءة استخدام المياه وزيادة الرقعة الزراعية المروية.

سادساً: تحدى التقدم التكنولوجى فى مجال الاتصالات والمعلومات المرتبطة بالاقتصاد ومجاراة العالم فى هذا الاتجاه.

سابعاً: تحدى عملية تفعيل الأداء الاقتصادى العام والوقوف أمام الاختلالات المؤثرة فيه.

ثامناً: التحدى الخاص بمسألة البيئة والتلوث بمختلف مصادره.

تاسعاً: التحدى الخاص بتراخى قوة القانون فى مواجهة بعض التصرفات التى تمارس من بعض الأشخاص وهى مؤثرة على الأداء الاقتصادى.

وفى الوقت الذى يزخر فيه الاقتصاد اليمنى بالقضايا الداخلية يشهد النظام الاقتصادى العالمى تغيرات جذرية، ومن المتوقع أن تمثل تحدياً سافراً لإمكانيات التنمية المستقبلية لليمن ولذلك سوف نقوم بإيجاز استعراض أهم تلك التغيرات والتى تمثل تحديات خارجية ينبغى على الحكومة اليمنية أخذها فى الاعتبار عند محاولة تجديد أسس ومرتكزات التخطيط للمستقبل.

وهنا نحاول توضيح كيف يمكن أن تؤثر التغيرات الاقتصادية العالمية على مستقبل اليمن ويلاحظ أن هذه التغيرات وإن كنا نعرضها بشكل منفصل ــ إلا إنها تتداخل مع بعضها بحيث يشكل هذا التداخل نسيج النظام الاقتصادى العالمى.

(٢-٢) التحديات الخارجية:

أولاً: منظمة التجارة العالمية:

بعد قيام منظمة التجارة العالمية فى يناير ١٩٩٥ أصبحت المكمل للمؤسسات الاقتصادية على المستوى الدولى إلى جانب صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى للإنشاء والتعمير، ومعروف أن منظمة التجارة العالمية هى امتداد للجات بالإضافة إلى ما تم إقراره فى دورة أورجواى المتمثل بتحرير الخدمات، وحماية الملكية الفكرية.

ولقد اختلفت شروط الانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية كما كان عليه فى الجات حيث إنه لا يمكن قبول أى عضوية جديدة فى إطار منظمة التجارة العالمية إلا بقبول العضو الجديد لحزمة الشروط كاملة دون خيار لواحد منها أو أكثر الأمر الذى يلزم الدول أن تعد نفسها وتهيئى ظروفها قبل الانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية.

وقد حددت منظمة التجارة العالمية فترة سماح للدول النامية قدرها عشر سنوات ابتداء من عام ١٩٩٥م كى تتم تحرير تجارتها وتتمكن من مواجهة المنافسة العالمية.

وبما أن اليمن واحدة من الدول النامية فقد تقدمت بطلب إلى منظمة التجارة العالمية فى عام ١٩٩٣ استشعاراً منها بأهمية دور هذه المنظمة على الصعيد التجارى وأبدت استعدادها الكامل لقبول الشروط الرئيسية لعضوية المنظمة وشكلت عدداً من اللجان وتمت لقاءات مع ممثلين لمنظمة التجارة العالمية سواء على صعيد اليمن أو فى الخارج وها هى فى المراحل الأخيرة للانضمام لعضوية منظمة التجارة العالمية.

وقد قامت اليمن ببعض الإجراءات على هذا الطريق ولعل برنامج الإصلاح الاقتصادى وما حدده فى الجانب الاقتصادى والتجارى واحد من تلك الإجراءات علاوة على شعور الحكومة اليمنية بأن عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أصبح ضرورة تمليها تحديات المستقبل ليس على صعيد اليمن ولكن على الصعيد الدولى.

وها نحن قد لمسنا من خلال متابعات أوضاع الدول ذات العضوية فى منظمة التجارة العالمية سواء كانت عربية أو دولاً نامية بأن تلك الدول على الرغم من الظروف التى تواجهها فى بداية التطبيق لشروط منظمة التجارة العالمية إلا أنها من خلال فترة السماح المحددة لها عشر سنوات تسير بشكل حثيث لتسوية أوضاعها، بما يمكنها من مجاراة الأحداث والمستجدات على طريق تحرير التجارة على المستوى الدولى.

وبالنسبة لليمن فإن انضمامها إلى عضوية منظمة التجارة العالمية سوف يساعدها على الاستفادة من الفترة المحددة الانتقالية حتى ٢٠٠٥م فى تسوية أوضاعها وعمل الإجراءات اللازمة بما يتناسب مع سياسات منظمة التجارة العالمية.

كما أنه سوف يساعد اليمنيين المنتجين ويشجعهم على تطوير مشروعاتهم الإنتاجية بحيث ينعكس ذلك على الاقتصاد الوطنى بشكل عام، وأيضاً تخفيف الدعم على المنتجين الزراعيين والمصدرين وتحويل جميع الإجراءات المعيقة لتجارة

السلع الزراعية إلى تعريفة جمركية سوف يؤدى إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية فى الأسواق الدولية. الأمر الذى يدفع المنتجين الزراعيين لزيادة إنتاجهم وفقاً لشروط السوق الدولية.

وقبل هذا وذلك فإن انضمام اليمن إلى عضوية منظمة التجارة العالمية سوف يمكنها من المشاركة فى صياغة وبناء النظام التجارى الجديد ويجعلها تحتل مكانتها فى الإسهام بتطوير الاقتصاد على الصعيد العربى والدولى.

ثانياً: الشركات متعدية الجنسية وزيادة أهميتها النسبية:

تعتبر الشركات متعدية الجنسية من أهم القوى الاقتصادية التى تشارك فى تشكيل النظام الاقتصادى العالمى فى الوقت الحاضر، فهى تعد مسئولة عن تدفق الجزء الأكبر من الاستثمارات المباشرة وعن نسبة متزايدة من الاكتشافات التكنولوجية علاوة على سيطرتها على فنون وسياسات المبيعات واحتكارها لشبكات التسويق فى العالم بحيث يرى البعض أن النظام العالمى قد انتقل من مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية إلى رأسمالية الاحتكارات الدولية(٢٢).

وقد اوضحت البيانات والدراسات المهتمة بنشاط هذه الشركات ميلها فى السنوات الأخيرة إلى تركيز نشاطها فى الدول المتقدمة صناعياً وعلى وجه التحديد فى مناطق التكتلات الاقتصادية وفى بعض دول أوربا الشرقية بعد انهيار النظام الاشتراكى وذلك على حساب نشاطها فى الدول النامية التى لا تتوفر فيها البنية الأساسية بالقدر الكافى الذى يلبى احتياجات الشركات متعددة الجنسية.

ولاشك أن هذا التحول يكون عائقاً أمام إمكانية تعامل اليمن مع هذه الشركات فى مجالات التنمية الصناعية (التحويلية) والتنمية الزراعية خاصة وأن إمكانية اليمن لا تقارن بما تملكه دول أوربا الشرقية من مقومات تشجع على الاستثمار من بنى أساسية وغيرها.

إن التنمية بوجه عام عمل إدارى يعبئ حوله المجتمع بكل ما يملك فهى على عكس النمو الاقتصادى لا تخرج تلقائياً من آليات السوق[٢٣].

ثالثاً: التكتلات الاقتصادية:

يعد الاتجاه نحو التكتل الاقتصادى من أهم الظواهر التى تشكل النظام الاقتصادى العالمى اليوم، وتوحى هذه الظاهرة بأن الفترة القادمة سوف تتميز بأشكال مختلفة من التعاون أو التكامل أو الاندماج الاقتصادى بدلاً من الصراع السياسى وهو ما يؤكد أن العامل الاقتصادى ستكون له الريادة فى تشكيل النظام العالمى بدلاً من العامل السياسى.

وبالنسبة لليمن لم يكن هناك تخوف من هذا الاتجاه فيما تفرضه هذه التكتلات من رسوم جمركية وقيود كمية على الصادرات اليمنية وفيما تفرضه تلك التكتلات أيضاً من قيود على النمو المحتمل للصناعة التحويلية بشكل عام فى المستقبل.

وبوجه عام فإن الاتجاه نحو التكتلات يجب أن تستفيد منه اليمن وذلك من خلال انضمامها إلى أى تكتل عربى إقليمى من شأنه رفع دور اليمن الاقتصادى ولعل إبرام اتفاقية التجارة فى منطقة التجارة الحرة بين مصر واليمن وبعض الدول العربية الأخرى خطوة على طريق تكتل عربى كبير فى المستقبل.

رابعاً: التغير فى النظام النقدى العالمى:

من الواضح أن هذا النظام شهد تقلباً حاداً فى أسعار صرف العملات الرئيسية فى الثمانينات كنتيجة لانهيار نظام أسعار الصرف الثابتة المرتبط باتفاقية بريتون وودز عام ١٩٧٣ وقيام نظام أسعار الصرف العالمية[٢٤]، وقد أثرت هذه التقلبات ومازالت تؤثر تأثيراً واضحاً على اليمن خاصة وأن واردات اليمن وتجارتها الخارجية تعتمد على العملة الأجنبية علاوة على قلة الصادرات اليمنية.

خامساً: الثورة التكنولوجية:

تتمثل أهم مظاهر هذه الثورة فى التقدم الشاسع فى المعلومات وفى عالم المواصلات والاتصال، وفى ظهور عدد كبير من السلع التى لم يكن لها وجود من قبل، خاصة فى مجال الإلكترونيات الدقيقة والهندسة الوراثية، وفى انخفاض الأهمية النسبية للمواد الأولية والعمالة فى العملية الإنتاجية وذلك فى مقابل تزايد الأهمية النسبية للمعرفة فيها بحيث أصبح العلم عنصراً أساسياً من عناصر الإنتاج يضاف إلى الأرض ورأس المال والعمل(٢٥).

ولا ينحصر أثر تلك الثورة على ما تقدم إذ يترتب عليها عدة نتائج من أهمها النمو الضخم فى التجارة الدولية وفى التدفقات المالية بين الدول مما أدى إلى تزايد درجة الاعتماد المتبادل بين الدول. بحيث لم يعد فى وسع أية دولة أن تعيش بمعزل عن العالم الخارجى وهو ما أدى إلى اندماج الأسواق جميعها فى سوق عالمية واحدة. وترتب على تلك الثورة تغير فى نمط تقسيم العمل الدولى: من تقسيم العمل بين الصناعات إلى تقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة، وأخيراً ظهر تقسيم العمل داخل السلعة الواحدة(٢٦). ولاشك أن هذه التغيرات تمثل تحدياً لمستقبل اليمن إذ ظل يتنع نفس النهج التنموى المتبع فى الماضى. ففى هذه الحالة ستتسع الفجوة التكنولوجية بينها وبين العالم المتقدم، وتزداد درجة انكشافها عليه وتعجز عن التواءم مع نمط تقسيم العمل الدولى الجديد.

سادساً: التغير فى النظام المالى الدولى:

يتميز النظام المالى الدولى فى المرحلة الراهنة بالنمو المتصاعد فى الانتقالات الدولية لرؤوس الأموال بحيث أصبح هذا النظام يتسم بعالمية أسواق المدخرات والاستثمارات التى تعانى حالياً من فجوة فى الموارد على المستوى العالمى كنتيجة لارتفاع معدلات نمو الطلب على المدخرات وعجز معدلات عرض المدخرات عن مقابلة هذا الطلب، ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه حتى أوائل القرن المقبل.

كذلك شهد النظام العالمى تطوراً فى نمط التمويل الدولى عن الاعتماد بصفة أساسية على المساعدات الإنمائية الحكومية فى الفترة منذ الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٧٣م، إلى الاعتماد على البنوك التجارية خلال المدة الممتدة من عام ١٩٧٣ وحتى تفجر أزمة المديونية الخارجية عام ١٩٨٢، وأخيراً إلى الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر أساسى للتمويل الدولى منذ عام ١٩٨٢ وحتى يومنا هذا. واليمن واحدة من الدول التى ظلت تعتمد بشكل رئيسى على المساعدات الإنمائية الحكومية وكذلك الاعتماد على البنوك التجارية أما الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة فلازال ضعيفاً على الرغم مما تقوم به اليمن من تهيئة مناخ الاستثمار فى الآونة الأخيرة. وقد بلغت المساعدات المقدمة إلى اليمن خلال الفترة من ١٩٩٠ ــ ١٩٩٩م ١١١,٧٥٤ مليون دولار.

(٢-٣) مواجهة التحديات

يجب على الاقتصاد اليمنى أن يتعامل مع التحديات بالكثير من الوعى والمسئولية ***من خلال التالى:***

أ- مواجهة التراجع فى مستوى المعيشة وما يترتب على ذلك من انخفاض فى مؤشرات التنمية البشرية بعناصرها المختلفة خاصة تلك المتعلقة بالصحة العامة والتعليم والمياه النظيفة والصرف الصحى، والخدمات.

ب- مواجهة مسألة الأمن الغذائى وما يتعلق بها من تحسين مستوى الإنتاج الغذائى من حيث الكمية والنوعية، وزيادة الإنتاج والتوسع فى الرقعة الزراعية الحالية.

ج- مواجهة التزايد السكانى وما يفرضه من ضرورة زيادة أعباء الخدمات أو إيجاد فرص أكبر للعمل بهدف القضاء على البطالة الحالية وإيجاد فرص جديدة للعمل.

د- مواجهة حالة انخفاض إنتاج النفط من خلال التوسع فى الإنتاج والاستفادة من عائداته فى البحث عن مصادر محلية بديلة.

هـ-مواجهة الأوضاع الاقتصادية من خلال الوقوف فى وجه الانحرافات والإساءات الحاصلة فى جميع المستويات والأوساط، وفى وجه العادات السيئة المكتسبة كالتسيب وعدم الانضباط وعدم الشعور بالزمن والانفلات الاستهلاكى.

و- مواجهة مسألة البيئة والتلوث بمختلف مصادره وبوجه عام فإن مواجهة كل التحديات الماثلة أمام الاقتصاد اليمنى لن يتأتى ***إلا من خلال ما يلى:***

- ضرورة وجود إدارة سياسية ذات شفافية وقادرة على ربط قضية التنمية بالديمقراطية.
- تحديث الصناعة اليمنية والارتقاء فى الإنتاج إلى مستوى الجودة المناسبة للمنافسة واستبدال التكنولوجيا القديمة بتكنولوجيا حديثة وملائمة.
- الأخذ بيد مؤسسات القطاع العام الناجحة والحد من سلبياته وتدعيمه.
- تفعيل دور القطاع الخاص باتجاه الإنتاج والقضاء على الأعمال الهامشية كالسمسرة والوساطة غير الضرورية.
- إشاعة مناخ استثمارى ملائم لجذب الأموال المهاجرة والحد من نزوح وتهريب الأموال إلى الخارج لاستثمارها داخل البلاد.
- تطوير السياسات الخاصة باجتذاب أموال المواطنين إلى أوعية ادخارية ملائمة.
- إعادة النظر بالسياسة الضريبية وبأسلوب فرض الضريبة وتحصيلها والقضاء على حالات التهرب الضريبى، برفع مستوى الوعى الضريبى لدى المواطنين والتأكيد على أن زيادة الحصيلة يكون بالتنمية وبزيادة النشاط الاقتصادى لا يسحب السيولة من المواطنين.
- تطوير البنية التحتية وصيانة المنشآت والاهتمام بخدمتها، وتحسين مستوى الخدمات العامة.
- إعادة نظر شاملة بسياسة التربية والتعليم وتحديثها وتطويرها وتوجيه الجهود نحو التدريب والتأهيل وتنمية الموارد البشرية، وإشاعة مناخ الحصول على

المعرفة واستخدامها والقضاء على الانحرافات الحاصلة في دوائر التربية والتعليم وسيادة حكم القانون والاهتمام بوجود نظام قضائي متطور وإعادة الثقة بالقضاء اليمني.

- تنمية مناخ المسائلة للمسئولين الحكوميين في مختلف المستويات ومحاسبتهم تحت بند "من أين لك هذا". وتخفيف القيود والإجراءات الإدارية والقضاء على البيروقراطية الضارة والروتين غير المرغوب.
- الاستمرار في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي مع الحذر أن تتحول عملية الإصلاحات إلى تحقيق مكاسب محددة للبعض على حساب المجموع.
- تهيئة الظروف المناسبة لنشأة الجيل الجديد على أساس أن يكون قادراً من خلالها على تحمل المسئولية، وقادراً على التعامل مع الأوضاع الجديدة ويمتلك من المعرفة ما يؤهله لمواجهة التحديات التي ستفرزها السنوات القادمة.

(٣) خاتمة

من خلال قراءة واقع الاقتصاد اليمني، والنظام الاقتصادي يتضح بأن اليمن سوف تواجه خلال القرن الحادي والعشرين جملة من المعطيات البعض منها يمثل عناصر ضعف يتمثل بالتحديات الداخلية والخارجية التي أشرنا إليها سلفاً والبعض الآخر يمثل عناصر قوة يتمثل باحتمال تحسن الأداء الاقتصادي وتوفير كوادر كفء مدربة ومتعلمة تتحمل قيادة وتسيير دفة النشاط الاقتصادي بجوانبه المختلفة، علاوة على توفير قدر لا باس به من البنية الأساسية التي تساعد على النهوض والتطور، هذا بطبيعة الحال عن الحاضر، أما بصدد المستقبل فيتوقف في تقدير الباحث على قدرة اليمن على إدراك هذه المعطيات وعلى تكييفها وفقاً لمصالحها وأولوياتها، وهنا ينبغي أن نعرض تصورنا عن الأسس والمرتكزات الواجب مراعاتها من أجل إصلاح اختلالات الحاضر ومواجهة التحديات بهدف الوصول إلى مستقبل اقتصادي أفضل.

إن مستقبل اليمن الاقتصادى مرهون بقدرتها على تقليص جوانب الضعف الداخلى والعمل على مواجهة الآثار السلبية فى النظام الاقتصادى العالمى وعلى تعظيم جوانب القوة الداخلية والآثار الإيجابية للتغيرات العالمية.

ويستلزم ذلك أن تسعى إلى تحقيق درجة عالية من الاستقرار والأمن وتهيئة الظروف ونبذ أى مشاكل تعرقل الاستقرار علاوة على تكثيف الجهود على الصعيد الداخلى، ونسج علاقات متينة مع الدول العربية وأيضاً على الصعيد الإقليمى والدولى، للوصول إلى صيغ تجنب البلاد التعرض لأى منازعات أو اضطرابات إقليمية وهو ما يضمن توافر المناخ الملائم والضرورى لقيام تنمية اقتصادية ناجحة ومستمرة.

وفى ظل تنامى درجة الاعتماد المتبادل وفى ظل الاتجاه المتسارع نحو العالمية، لم يعد فى وسع أية دولة تريد مواكبة العصر والأخذ بأسبابه أن تنعزل عما يجرى فيه، وبالتالى فإنه لم يصبح أمام اليمن أى خيار بمعنى أنها باتت جزءاً من النظام العالمى الذى يعاد صياغته، وما يمكن أن تقدمه اليمن من دور فعال فى تحديد مستقبلها وفقاً لأولوياتها ومصالحها فسوف يشكله لها النظام العالمى وفقاً لأولوياته ومصالحه هو. وفى ظل تزايد الاتجاه العالمى نحو التكتل الاقتصادى فإنه لا يمكن لأية دولة أن تخطط لمستقبلها على نحو أو شكل منفرد. وفى هذا الإطار يصبح انضمام اليمن إلى تكتل عربى أو إقليمى هو شرط بقاء تمليه معايير التكتل الاقتصادى العالمى.

وفى ضوء تزايد الأهمية النسبية للشركات متعددة الجنسية على الصعيد العالمى كما أوضحنا وفى ضوء ما حققته الدول النامية، من نمو داخلى وخارجى بالتعاون مع هذه الشركات يصبح من المفيد أن تعمل اليمن على نسج علاقات تعاون مع هذه الشركات فى الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية بما يضمن لها تحقيق مصالحها، وللحصول على التكنولوجيا الملائمة.

إن توافر بعض الكوادر المتعلمة والكفء لتسيير دفة النشاط الاقتصادى وتوفير قدر لا باس به من البنية الأساسية علاوة على الاستفادة القصوى من عوائد النفط على الرغم من تواضعها فى المستقبل المنظور، إلا أنها تمثل عناصر قوة يجب استغلالها الاستغلال الأمثل لتحقيق نهضة تنموية والانطلاق من حالة التخلف إلى وضع أكثر تقدماً.

- يجب على اليمن أن تعمل على جذب الاستثمار بأشكاله المختلفة كونه يعتبر شرطاً ضرورياً لتحقيق تنمية اقتصادية فى المستقبل على أن يراعى نمط تخصيص تلك الفوائض داخلياً وإصلاح الاختلالات الهيكلية فى البنية الاقتصادية لليمن التى تمثل عوامل مؤثرة على مستقبلها ويتم ذلك بتركيز الاهتمام على كل من التنمية الصناعية ومشكلة الأمن الغذائى.

- ينبغى إعطاء الأولوية لقطاع الصناعة التحويلية، مع مراعاة التفاعل الحر لقوى السوق. والاتجاه إلى نمط التصنيع فى مجال الصناعات الأساسية للوفاء بالحاجات الأساسية للسوق المحلى وتخفيض درجة الانكشاف الخارجى، وخاصة بالنسبة للسلع الغذائية. مع الاهتمام بتصنيع السلع كثيفة الاستخدام للطاقة والوقود مثل قطع الغيار أو الأجزاء الخاصة بالسلع المعمرة. وأيضاً بالتصنيع الموجه للتصدير وفقاً للإمكانيات المتاحة.

- بالنسبة للأمن الغذائى أوضح التحليل فى الصفحات السابقة أن مشكلة الأمن الغذائى تعد من أهم المشاكل التى تهدد مستقبل اليمن لذلك فمن الضرورى توجيه نسبة متزايدة من الاستثمار لمواجهتها مع مراعاة الاهتمام بالتنمية الزراعية وتنويع مصادر الحصول على الواردات الغذائية. والاهتمام بالصناعات الغذائية التجميعية كما سبق أن ألمحنا سواء بالتعاون مع الشركات متعدية الجنسيات أو بالتنسيق مع الدول العربية. وتوجيه الاهتمام لتنمية الثروة السمكية من المصائد البحرية التى تتميز بها اليمن وربطها ببعض الصناعات الغذائية.

وفى النهاية نود التنويه إلى أنه على الرغم من أهمية الاعتبارات السابقة فى بناء مستقبل اقتصادى أفضل لليمن من حاضرة. إلا أن هذا الحلم لا يتحقق فى حقيقة الأمر بما تقدم فقط. وإنما يجب إحداث تغيرات فى مختلف جوانب المجتمع اليمنى.

ونقصد بذلك مثلاً الاهتمام بمراكز البحث العلمى الأكاديمى، وتوسيع مساحة الديمقراطية والمصالحة الوطنية والانتقال من السلطوية إلى التعددية وتغيير نمط القيم السائد والمطالبة بدور أوسع للمرأة، وتشجيع الكفاءات العلمية، ووضع الرجل المناسب فى المكان المناسب.

الهوامش والمراجع

١- عانى الاقتصاد اليمنى من مشكلات واختناقات حادة من أبرزها تزايد حجم المديونية الخارجية والعجز فى الميزان التجارى ــ راجع فى ذلك: كتاب الإحصاء السنوى، أبريل ١٩٩٩ وزارة التخطيط ــ صنعاء.

٢- يمكن للمهتم والمتتبع للوضع الاقتصادى اليمنى أن يستنتج أن الاقتصاد اليمنى فى مأزق وأنه يعانى من اختلالات هيكلية حادة وركود فى معدلات النمو وتصاعد معدلات التضخم راجع فى ذلك: مجلة الحكمة الصادرة عن اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين العدد ١٧٠، ابريل ١٩٩٩ص ص ٦٥-٦٦.

٣- كتاب الإحصاء السنوى لعام ١٩٩٨ ص ص ٣٥٠-٣٥١.

٤- إن الحساب الجارى يعانى أيضاً من عجز ارتفع من ٦٦١,٢ مليون دولار عام ١٩٩١ إلى ١٦٨٤,٣ مليون دولار عام ١٩٩٨. راجع فى ذلك: وزارة التخطيط والتنمية تحليل سياسة التجارة الخارجية فى ضوء توجهات الخطة الخمسية الأولى ــ صنعاء، سبتمبر ١٩٩٩ ص ٥١.

٥- بصدد الناتج المحلى: انظر كتاب الإحصاء السنوى مرجع سابق ص ٤٧.

٦- نفس المصدر ص ٥٢.

٧- حول الركود الاقتصادى: راجع فى ذلك البنك المركزى اليمنى النشرة الإحصائية المالية مارس ١٩٩٨ العدد الأول ص ٧.

٨- بلغ عجز الميزانية العامة للدولة ٤مليارات دولار، راجع فى ذلك: عبد العزيز السقاف مقابلة فى صحيفة الثورى ــ العدد (١٤١٠) ١ فبراير ١٩٩٦ ص٣.

٩- نفس المصدر ص٤.

١٠- بلغت نسبة الأمية فى أوساط السكان ٣١,٤% بين الذكور و٧٦,٩% بين الإناث راجع فى ذلك: المؤتمر الوطنى للسياسات السكانية ــ صنعاء ــ مارس ١٩٩٢.

١١- بالنسبة للإيرادات انظر فى ذلك البنك المركزى اليمنى مرجع سابق ص٤.

١٢- بلغت النفقات ٩٧٤٩٥ مليون ريال عام ١٩٩٧. انظر فى ذلك: البنك المركزى اليمنى صنعاء ــ النشرة الإحصائية المالية ــ يناير ــ مارس ١٩٩٩، العدد الأول ص ٤٩.

١٣- إهمال مؤسسات ومرافق القطاع العام واتباع سياسات وإجراءات خاطئة تجاهها الأمر الذى ترتب عليه نتائج وخسائر اقتصادية واجتماعية كبيرة سنوياً. راجع فى ذلك: عبد القادر بإجمال، نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط حينها وزير الخارجية حالياً فى مقابلة مع صحيفة الوحدة العدد ٠٢٨٩ ــ صنعاء، ٣ إبريل ١٩٩٦ ص٧).

١٤- انخفض العجز فى الموازنة العامة إلى ٧% من الناتج المحلى. انظر فى ذلك: برنامج الإصلاح الاقتصادى المرحلة الثانية متوسط المدى، تقييم المرحلة الأولى من الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية ــ صنعاء، يناير ١٩٩٦ ص ٢-٤.

١٥- توسيع قاعدة الضرائب غير المباشرة وزيادة الضرائب المباشرة وخفض بعض النفقات فى الميزانية العامة للدولة. راجع فى ذلك: تقرير رئيس الوزراء المقدم إلى رئيس الجمهورية ــ صحيفة ١٤ أكتوبر العدد ٩٧١٧، ٩ مايو ١٩٩٦ ص٢.

١٦- وحول المؤثرات الداخلية والخارجية: راجع فى ذلك محمد عابد الجابرى، مجلة المستقبل العربى، العدد ١٥٦، مركز دراسات الوحدة العربية لبنان، عام ١٩٩٢، ص٤.

١٧- على صعيد التغير فى النظام الاقتصادى العالمى وتداعياته على مستقبل اقتصاديات دول العالم وعلى وجه التحديد على مستقبل الاقتصاديات العربية. انظر فى ذلك: سعيد النجار، افاق الاستثمار فى الوطن العربى، مؤتمر آفاق الاستثمار فى الوطن العربى، البنك الأهلى المصرى بالتعاون مع اتحاد المصارف العربية القاهرة، عام ١٩٩٢ ص٥.

١٨- بالنسبة للطاقة الكهربائية والموارد المائية: راجع فى ذلك جاسم السعدون، المستقبل الاقتصادى للخليج العربى، مجلة المستقبل العربى العدد ٦١ عام ١٩٩٢ ص١٦.

١٩- وبصدد التحول من التمحور حول الأنشطة الأولية الرى، والزراعة واستخراج المعادن النفطية تحديداً إلى التركيز على نشاط الخدمات دون المرور بمرحلة النضج الصناعى راجع فى ذلك: طه عبد العليم، الوطن العربى وتطورات السوق العالمية للنفط فى الوطن العربى والمتغيرات العالمية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩١ ص ص ٣٧٦-٣٨٨.

٢٠- شهد المجتمع اليمنى انفجاراً استهلاكياً مدعوماً من قبل الحكومة حيث بلغت قيمة الدعم ٤٨ بليون ريال تعادل مبلغ ٣٦٩ مليون دولار عام ١٩٩٧ انظر فى ذلك: نائب وزير التموين والتجارة، لصحيفة الحياة، العدد، ١٢٨٣٦ الصادر بتاريخ ٢٦ نيسان ١٩٩٨.

٢١- تعتبر الشركات متعددة الجنسية من أهم القوى الاقتصادية التى تشارك فى تشكيل النظام الاقتصادى العالمى فى الوقت المعاصر، راجع فى ذلك: سميحة السيد فوزى، الاقتصاد المصرى واندماجه فى السوق العالمى، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والعالمية، بالتعاون مع المركز الفرنسى للدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية، القاهرة عام ١٩٩٢ ص ١٤.

٢٢- إن التنمية عمل إدارى يعبأ حوله المجتمع بكل ما يملك فهى على عكس النمو الاقتصادى لا تخرج تلقائياً من آليات السوق. انظر فى ذلك: إسماعيل صبرى عبد الله، وحدة الأمة العربية، المصير والمسيرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٥ ص٤٩.

٢٣- التغير فى النظام العالمى واتفاقية بريتون وودز ١٩٧٣ وقيام نظام أسعار الصرف العالمية. راجع فى ذلك: سعيد النجار، الاقتصاد العالمى والبلاد العربية، مرجع سبق ذكره ص٣٧-٤٢.

٢٤- الثورة التكنولوجية، واعتبار العلم عنصراً أساسياً من عناصر الإنتاج يضاف إلى الأرض، وراس المال، والعمل. انظر فى ذلك: السيد ياسين "الثورة الكوبية وبداية الصراع حول المجتمع العالمى، تحليل ثقافى، ندوة الثقافات العربية والنظام العالمى الجديد، جامعة المعتمد ابن عباد الفصلية، أصلية، المغرب، أغسطس ١٩٩٢ ص٣.

٢٥- اندماج الأسواق جميعها فى سوق عالمية واحدة وتقييم العمل بين الصناعات وداخل الصناعات نفسها وأخيراً تقييم العمل فى إطار السلعة الواحدة راجع فى ذلك: سعيد النجار "الاقتصاد العالمى والبلاد العربية فى عقد التسعينات"، دار الشروق ــ القاهرة ١٩٩١ ص٨٥.

٢٦- انضمام اليمن إلى عضوية منظمة التجارة العالمية انظر فى ذلك: فضل على مثنى الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية اليمنية، مجلة بحوث ودراسات عربية معهد البحوث والدراسات العربية، العدد (٣٠) ديسمبر ١٩٩٨.